

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٨٩

الثلاثاء، ١٢ تموز/يوليه ٢٠٢٢، الساعة ٠٩/٠٠

نيويورك

الرئيس السيد كوستا فيليو (البرازيل)

السيد بوليانسكي	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد خوجة	ألبانيا	
السيدة نسبية	الإمارات العربية المتحدة	
السيدة بيرن ناسون	أيرلندا	
السيد داي بنغ	الصين	
السيدة بونغو	غابون	
السيدة أوبونغ - نتيري	غانا	
السيد دو ريفيير	فرنسا	
السيد كيماي	كينيا	
السيدة بوينروسترو ماسيو	المكسيك	
السيدة باربرا وودوارد	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	
السيدة يول	النرويج	
السيد راغوتاهالي	الهند	
السيد ميلز	الولايات المتحدة الأمريكية	

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



22-42019 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ٠٩/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

ليل الأحد. وكان هذان يومين طويلين ويحملان الشك بالنسبة للشعب السوري ولجميع العاملين في المجال الإنساني الذين يعملون بجد لمساعدتهم. وأدى الخوف من قطع الإمدادات الحيوية من المعونة إلى توليد قدر كبير من الشك والخوف.

وسيجدد مشروع القرار المعروض علينا الآن عبور الحدود في باب الهوى لمدة ستة أشهر. وهو يتوقع تمديداً إضافياً لمدة ستة أشهر، الأمر الذي سيتطلب قراراً منفصلاً. والأهم من ذلك، أن ذلك القرار سيسترد بتقرير خاص من الأمين العام عن الاحتياجات الإنسانية في سورية.

ونذكر أن التجديد لمدة ستة أشهر أقصر مما كنا نهدف إليه، بوصفنا مشاركين في الصياغة، عندما بدأنا هذه المفاوضات. ونسلم أيضاً بأن الغالبية العظمى من أعضاء المجلس تتشارك ذلك الرأي ورأي الجهات الفاعلة في المجال الإنساني على أساس أن هناك حاجة إلى ولاية مدتها ١٢ شهراً.

وأهم ما في الأمر اليوم هو أن يبقى المجلس، بمشروع القرار هذا، الآلية مفتوحة وعاملة عبر الحدود، وأن تستمر المساعدة الإنسانية في الوصول إلى المحتاجين. وسييسر مشروع القرار هذا بذل المزيد من جهود الإنعاش المبكر ويشجع على عقد اجتماعات متابعة منتظمة بشأن التنفيذ.

ويمثل مشروع القرار هذا توازناً دقيقاً بين المواقف المختلفة لأعضاء المجلس في هذا الوقت. ونحن ممتنون لجميع أعضاء المجلس على مشاركتهم في تحقيق تلك الغاية. وقد حان الوقت الآن لكي يضطلع المجلس بمسؤولياته. ونحن نوجه مشروع القرار هذا إلى المجلس، ونطلب إلى جميع الأعضاء تأييده.

السيد كيماي (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): إنني أدلي بتعليق التصويت هذا قبل التصويت بالنيابة عن الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن، بوصف كينيا المنسق لشهر تموز/يوليه.

نقدّر مجموعة الأعضاء المنتخبين العشرة الطريقة التي تكاتفت بها الوفود لوضع الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري في المقام الأول.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2022/546 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته أيرلندا والنرويج.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن النرويج وأيرلندا.

نجتمع اليوم للتصويت على مشروع القرار S/2022/546، الذي تقدمت به أيرلندا والنرويج، والذي من شأنه أن يأذن بعملية المعونة الإنسانية عبر الحدود في سورية. وليس سراً أن هذه المفاوضات كانت صعبة. وقد تواصلت أيرلندا والنرويج، بوصفهما شريكين في الصياغة، بصورة حثيثة وبناءة مع جميع أعضاء مجلس الأمن. وبعد استخدام حق النقض ضد مشروع القرار S/2022/538 الذي طرحناه على الطاولة الأسبوع الماضي، ضاعفنا جهودنا لإيجاد سبيل حتى يتمكن المجلس من اعتماد قرار يسمح للعاملين في المجال الإنساني بمواصلة الوصول إلى من هم في أمس الحاجة إليها في سورية. ونتيجة جهودنا معروضة الآن على المجلس في شكل مشروع قرار جديد.

وقد استرشدت أيرلندا والنرويج طوال هذه العملية، مثل الكثير من الجالسين حول هذه الطاولة، بالاحتياجات الإنسانية للشعب السوري لا غير. إن الإذن بالعملية عبر الحدود قد انتهت مدته في منتصف

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٢ صوتاً مؤيداً، دون معارضة، مع امتناع ٣ أعضاء عن التصويت. اعتُمد مشروع القرار بوصفه القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢).

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن أيرلندا والنرويج.

ترحب النرويج وأيرلندا، بصفتها مشاركتين في الصياغة، باتخاذ المجلس للقرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، الذي يجدد الإذن بعملية إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى سورية. وطوال هذه المفاوضات، شاركت النرويج وأيرلندا بعناية وعلى نحو بناء مع جميع أعضاء المجلس. وقد كان هدفنا واضحاً على الدوام، وهو ضرورة إيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين في سورية. واستمعنا بعناية إلى الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية التي تعمل في الميدان. وقد أوضحوا أنه يتعين تجديد الآلية العابرة للحدود نظراً لمستوى الاحتياجات الإنسانية في شمال غرب سورية.

كما كانوا واضحين بشأن ضرورة تمديد الآلية لفترة لا يقل عن ١٢ شهراً لكفالة التنفيذ الفعال لجهود الاستجابة الإنسانية التي تلبى احتياجات الناس الذين طالت معاناتهم في شمال غرب سورية. وبوصفنا مشاركتين في الصياغة، عملنا جاهدين من أجل تحقيق تلك النتيجة، ونأسف لاستخدام أحد أعضاء المجلس حق النقض مما حال دون تمديد الولاية.

وبموجب القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) الذي اتخذناه اليوم، فإن الآلية العابرة للحدود التي تكتسي أهمية بالغة ستظل مفتوحة. ويسمح القرار باستمرار هذه العملية الإنسانية المنقذة للحياة. لقد طال أمد المفاوضات لكن يمكننا الآن طمأنة أولئك الذين يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية في شمال غرب سورية ويعيشون في أوضاع يشوبها عدم اليقين. وهذا هو المهم. فالعملية العابرة للحدود هي شريان حياتهم واليوم كتب لها أن تستمر.

وفي هذا الصدد، تشيد المجموعة بالجهود المكثفة التي بذلها القائلان على الصياغة للتوصل إلى مشروع نص توفيقى يضمن استمرارية المساعدة الإنسانية الحاسمة المقدمة من خلال الآلية العابرة للحدود، التي هي مفتاح تلبية الاحتياجات الماسة والعاجلة للشعب السوري.

وفي الأسبوع الماضي، أيدت المجموعة تجديداً لمدة ١٢ شهراً، لأن ذلك كان من شأنه أن يمنح المنظمات الإنسانية مزيداً من اليقين في عملياتها. إلا أن المصلحة الأساسية للمجموعة في نهاية المطاف هي أن يلبي مجلس الأمن الاحتياجات الكبيرة للشعب السوري. ولذلك فإن المجموعة تدعم مشروع نص القائمين على الصياغة لأنه يسمح بإيصال المساعدة الإنسانية الحاسمة.

ونتطلع إلى مواصلة التنفيذ الفعال للآلية العابرة للحدود، على النحو المتفق عليه، حتى تتوفر الظروف لاستمرارها بعد الأشهر الستة المقبلة. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيواصل الأعضاء العشرة المنتخبون الاضطلاع بدور بناء هدفه رَأب الصدع وإيجاد حلول توفيقية مفيدة تعزز الرفاه الإنساني للشعب السوري. وأكد مجدداً على أن الشغل الشاغل لأعضاء العشرة المنتخبين لا يزال هو توحيد موقف مجلس الأمن بشأن تلك المسألة ومن أجل الشعب السوري.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أ طرح مشروع القرار للتصويت الآن. أُجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا، البرازيل، الصين، غابون، غانا، كينيا، المكسيك، النرويج، الهند.

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتبين بالتالي أن المضي قدما بعزم في المسار السياسي في سورية سيظل ضرورة ملحة إذا أردنا تخفيف معاناة شعبها. ولتحقيق ذلك، يتعين على جميع الأطراف، ولا سيما الأطراف الفاعلة الخارجية، أن تظهر التزامها، بطرق ملموسة، بعملية سياسية يقودها السوريون ويملكون زمامها وتيسرها الأمم المتحدة بما يتماشى مع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

ونكرر الدعوة إلى تقديم مساعدات إنسانية معززة وفعالة لجميع السوريين في جميع أنحاء البلد دون أي تمييز أو تسييس أو شروط مسبقة. ورغم أهمية العمليات العابرة للحدود وقابلية التنبؤ بها، فإنها لا يمكن أن تستمر إلى الأبد. لذا ينبغي اتخاذ خطوات ملموسة لاجتياز العقبات التي تعرقل سير العمليات عبر خطوط التماس.

وينبغي ألا تكون المساعدة الإنسانية أداة لتحقيق مصالح سياسية. فلن يؤدي ربط المساعدات الإنسانية والإنمائية بالتقدم المحرز في العملية السياسية إلا إلى تقاوم المعاناة الإنسانية، وهو ما ينبغي تجنبه. ويتعين أيضا على المجتمع الدولي أن ينظر بشكل بناء في تشجيع المشاريع التي توفر الوظائف والفرص الاقتصادية التي تشتد حاجة الشعب السوري إليها. وبالمثل، تحتاج مشاريع التعافي المبكر التي تساعده على تحقيق الاكتفاء الذاتي إلى أساس واقعي للمضي قدما.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن الهند ملتزمة بدعم الشعب السوري في مسعاها لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن تجديد آلية المعونة الإنسانية العابرة للحدود أمر يبعث على الارتياح لأن هذه الآلية لا تزال أداة حيوية لملايين السوريين.

أشيد بالجهود التي تبذلها أيرلندا والنرويج للتوصل إلى حل توافقي. ولكن فرنسا لا تشعر بالرضا عن هذا التجديد لما ينطوي عليه من مخاطر إذ سيدوم لمدة ستة أشهر فقط بدون أي ضمان مؤكد أنه سيجدد ثنائية فتنته مدته في عز فصل الشتاء في اللحظة التي ستكون الحاجة فيها ماسة إلى المساعدات. وعلى الرغم من أن دعوة الأمين العام والمجتمع الإنساني بأسره إلى تجديد هذه الآلية لمدة ١٢ كانت لأسباب واضحة، فقد ضرب بها عرض الحائط.

وتقع على عاتق المجلس مسؤولية تلبية احتياجات السوريين في المقام الأول وكفالة وصول الإغاثة الإنسانية إلى من يعتمدون عليها. وبينما نمضي قدما، علينا أن نتكاتف جميعا من أجل الشعب السوري، وأن ندعم عمليات إيصال المساعدات الإنسانية بأي شكل من الأشكال، وأن ندعم استمرار جهود التعافي المبكر وتعزيزها. ويحدونا أمل صادق في أن يستفيد المجلس من القرار ليواصل انخراطه في حوار بناء بشأن سورية، والأهم من ذلك، ليجعل تلبية احتياجات الشعب السوري محور كل ما نقوم به.

لقد مر الآن أكثر من ١١ عاما على هذا النزاع الرهيب عانى خلالها الشعب السوري الأمرين لردح من الزمن. ولذا تدعو أيرلندا والنرويج إلى مضاعفة الجهود للعمل على إيجاد حل سياسي في سورية. ونشجع جميع الأطراف السورية على التعاون البناء مع المبعوث الخاص.

وأخيرا، تود أيرلندا والنرويج توجيه الشكر لجميع أعضاء المجلس على مشاركتهم في هذا الملف المهم. ونود أن نعرب عن تقديرنا الشديد للدور البالغ الأهمية الذي اضطلع به الأعضاء العشرة المنتخبون في المجلس طوال هذه العملية. فبهذا القرار، يكفل المجلس استمرار إيصال المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة إلى الملايين من المحتاجين في شمال غرب سورية.

السيد راغوتا هالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): ترحب الهند باتخاذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) الذي يمدد الإذن بتقديم المساعدات الإنسانية إلى سورية عبر معبر باب الهوى. إن قرار اليوم سيبيث الطمأنينة في نفوس قرابة ٤ ملايين شخص في شمال غرب سورية؛ ٢,٧ ملايين منهم نازحون داخليا وكثير منهم نساء وأطفال. وينبغي في الوقت نفسه ألا يغيب عن بالنا أن أكثر من ١٤,٥ مليون شخص في جميع أنحاء سورية في حاجة إلى المساعدات الإنسانية بشكل أو بآخر في ظل نقص المواد الغذائية الأساسية والوقود. فوفقا للأمم المتحدة، بلغ انعدام الأمن الغذائي مستويات تاريخية، وتشير التقديرات أن ٦٠ في المائة من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

وفي ظل ما آل إليه التصويت اليوم، لن يستطيع السوريون الأبرياء أن يتنفسوا الصعداء. فمعاناتهم وحالة عدم اليقين المحيطة بحياتهم ستستمران. فبدون الثقة التي تبعثها مد الولاية لمدة ١٢ شهرا على الأقل، فإن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية معرضة لخطر الوقوع في حلقة مفرغة من الإعداد المسبق والتخطيط للطوارئ. ولذلك من المهم أن نوضح أنه في حين أن هذا التجديد لمدة ستة أشهر أولية فحسب، فإن مجلس الأمن ينوي مده لستة أشهر أخرى رهنا بقرار آخر.

وسيمكن تقرير الأمين العام المطلوب بموجب القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) من تحديد التدايعات إذا ما انتهت هذه الولاية في كانون الثاني/يناير مع حلول فصل الشتاء. وستكون الحجة الإنسانية الداعية إلى تجديد آخر بديهية، ومعارضتها ستعني تجاهل معاناة ٤,١ ملايين شخص.

وستواصل المملكة المتحدة دعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تنفيذ خطتها للاستجابة الإنسانية. غير أننا لن ننظر في تقديم أي مساعدات في مجال إعادة الإعمار بدون الشروع بجدية في عملية سياسية موثوقة وموضوعية وحقيقية. فالشروع في عملية سياسية حقيقية هو الوسيلة المستدامة الوحيدة لإنهاء المعاناة في سورية.

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين باتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) الذي يجدد الإنز بتقديم المساعدات الإنسانية في سورية. ونشكر أيرلندا والنرويج، فضلا عن روسيا وأعضاء المجلس الآخرين، على جهودهما النشطة خلال الأيام القليلة الماضية لتعزيز النتيجة النهائية من خلال الاتصالات المكثفة. وقد أظهرت الوقائع أنه من العادي أن تكون هناك خلافات بين أعضاء المجلس بشأن المسائل ذات الصلة. وفي حين أن الاختلافات قد تكون حادة في بعض الأحيان، فإنه من الطبيعي، ما دامت لدينا الإرادة السياسية الكاملة وأظهرنا مثابرة وصبرا في المشاورات واستوعبنا شواغل بعضنا، أن يظل بإمكاننا أن نجد حلولاً فعالة لهذه المشاكل. أما الإسراع إلى إجراء تصويت عندما لا تزال هناك اختلافات كبيرة قائمة لن يسفر

وبالتالي، فإن المجلس لم يف بمسؤولياته، ولهذا السبب امتنعت فرنسا عن التصويت.

لكننا سنواصل حشد جهودنا. وستواصل فرنسا الاضطلاع الكامل بمسؤولياتها الإنسانية وفقا لروح مبادئ ومعايير الأمين العام بشأن أوجه المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة إلى سورية. وسنتوخى اليقظة الشديدة في غضون تجديد الآلية لفترة ستة أشهر ل كفالة إتاحة مجلس الأمن لدوائر العمل الإنساني إمكانية تلبية الاحتياجات الهائلة للشعب السوري.

وستظل فرنسا ملتزمة بإنهاء الحرب. بيد ومع ذلك، فإن موقفنا وموقف شركائنا الأوروبيين لم يتغير؛ لن نمول إعادة الإعمار أو نرفع الجزاءات إلى أن تتم عملية سياسية ذات مصداقية وشاملة للجميع، عملا بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) الذي اتخذته المجلس بالإجماع.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أضرم صوتي إلى الآخرين في شكر النرويج وأيرلندا على ما اضطلعتا به من عمل بوصفهما القائمتين على الصياغة.

وقد نظرت المملكة المتحدة في هذا التجديد كما فعلت كل عام منذ الاتفاق على ولاية الآلية لأول مرة في عام ٢٠١٤ (القرار ٢١٦٥ (٢٠٢٢)): من منظور الحاجة الإنسانية وأكرر الحاجة الإنسانية وحدها. ومستويات الاحتياجات الإنسانية في سورية هي الأعلى على الإطلاق: فثمة ٤,١ ملايين شخص بحاجة إلى المساعدات في جميع أنحاء الشمال الغربي، منهم ٢,٤ مليون شخص يعتمدون بالكامل على آلية الأمم المتحدة العابرة للحدود لإمدادهم بالمساعدة المنقذة للحياة كل شهر.

وكانت الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية قد أكدت مرارا وتكرار أن تجديد ولاية الآلية لمدة ١٢ شهرا ضروري لتوفير اليقين فيما يتعلق بقدراتهما العملياتية حتى تتمكننا من الاستعداد لتلبية تلك الاحتياجات الإنسانية، وخاصة خلال أشهر فصل الشتاء القاسية. غير أن روسيا حالت، يوم الجمعة الماضي، دون حدوث ذلك (انظر S/PV.9087).

وقد صوتت ألبانيا اليوم لصالح القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢). وقد نبع قرارنا هذا عن شعورنا بالمسؤولية العميقة ولكن أيضا بقلب مثقل. وقد شهد يوم الجمعة الماضي إحدى تلك اللحظات المؤسفة والمظلمة التي لم يتمكن فيها مجلس الأمن من الوفاء بمسؤولياته، عندما تنافى ما صدر عنه مع علة وجوده.

وقد أبدينا موقفنا الداعي إلى تحقيق نتيجة أفضل بوضوح وقوة في مناسبات عديدة في هذه القاعة، بما في ذلك أثناء تعليق التصويت الذي أدلى به ممثل كينيا باسم الأعضاء العشرة المنتخبين في المجلس قبل بضع دقائق فقط. وأردنا أن يعتمد ٤ ملايين سوري بثقة على شريان الحياة الاستثنائي هذا ويُسمح للجهات الفاعلة الإنسانية بالتخطيط بشكل أكثر ملاءمة وتعبئة الموارد في الوقت المناسب. وأردنا للأطفال والفتيات والأمهات، أسر بأكملها، فضلا عن العاملين الشجعان في المجال الإنساني، أن يكونوا على اقتناع وثقة بأن مجلس الأمن يقف إلى جانبهم.

ومن المفارقات أننا أخفقنا الأسبوع الماضي في القيام بذلك رغم أننا كنا على حق. فقد أوقفنا قوة لا نملكها وامتياز أسوأ استخدامه: هو حق النقض الذي مارسه روسيا (انظر S/PV.9087).

وقد اتفقنا اليوم على هذا الحل الوسط الصعب والمنقوص لأن إنقاذ الأرواح البشرية أهم من الكبرياء الدبلوماسي أو المكاسب الجيوسياسية. فاحتياجات هؤلاء الملايين من السوريين الذين تمس حاجتهم إليها تأتي أولا وهو ما ينبغي أن يحدث. وقد قلنا ذلك مرات عديدة وسنظل نقولها إن من يحتاجون إلى المساعدة يجب أن يحصلوا على المساعدة بكل الوسائل الممكنة.

وبتصويتنا لصالح القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، فإننا نقوم بدورنا بقلب مفتوح وليس باستخفاف - تضامنا معهم لا لتحقيق مصالح خاصة. ولا نزال نرى أن مواصلة التنفيذ الفعال للآلية العابرة للحدود يكتسي أهمية حاسمة، وأننا، بناء على توصيات الأمين العام، سنتمكن من تمديدها لمدة ستة أشهر أخرى في كانون الثاني/يناير المقبل.

وإلى أن تخرج سورية الجديدة للحياة من تحت أنقاض حرب دخلت عامها الثاني عشر، ستظل المساعدات العابرة للحدود تكتسي

سوى عن تكثيف التناقضات والاختلافات وسيضر بوحدة المجلس وأدائه الفعال لمسؤولياته.

وموقف الصين من الحالة الإنسانية في سورية ثابت وواضح. ونؤكد دائما أن المساعدات الإنسانية المقدمة إلى سورية ينبغي أن تحترم سيادة سورية وتولي الحكومة السورية زمام الأمور. ويجب أن يصبح إيصال المساعدات عبر خطوط التماس السبيل الرئيسي لتقديم المساعدات الإنسانية إلى سورية. فإيصال المساعدات عبر الحدود ترتيب مؤقت يُتبع في ظل ظروف محددة. ومن الضروري التعجيل بالانتقال إلى أعمال الإغاثة عبر خطوط التماس ووضع جدول زمني واضح لإنهاء أعمال الإغاثة عبر الحدود تدريجيا.

والقرار الذي اتخذ من فوره يوفر المرونة اللازمة لتمكين المجلس من تقييم ولايته وتعديلها في الوقت المناسب. وينص القرار على مطالب واضحة بشأن برامج التعافي المبكر وإضفاء مزيد من الشفافية على جهود الإغاثة. وتساعد الحوارات التفاعلية غير الرسمية التي يعدها مجلس الأمن كل شهرين أيضا على إجراء متابعات ملموسة للقرار. ونتوقع من جميع الأطراف أن تتقيد تقيدا صارما بالمبادئ الأساسية التي تحكم المساعدات الإنسانية الدولية وتمتثل امتثالاً تاماً لمتطلبات قرارات مجلس الأمن وتكفل حياد المساعدات وشفافيتها وجعلها أكثر استهدافا وفعالية.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً أن الجزاءات الانفرادية تقيد بشدة العمليات التي تضطلع بها الوكالات الإنسانية الدولية في سورية وتتعارض مع جهود مجلس الأمن والمجتمع الدولي الرامية إلى تحسين وصول المساعدات الإنسانية وزيادة الموارد الإنسانية في سورية. وتحث الصين البلدان المعنية على رفع الجزاءات الانفرادية المفروضة على سورية بشكل فوري وشامل.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للعمل الممتاز الذي اضطلعت به القائمتان على الصياغة، أيرلندا والنرويج، فضلا عن المشاركة النشطة لكينيا بوصفها منسقا لأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن بغية تبسيط هذه العملية.

على المدى الطويل، بما يحقق الاستقرار والازدهار والسلام للشعب السوري الشقيق بشكل خاص والعالم العربي بشكل عام.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أيد وفدي اتخاذ القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، الذي قدمه حاملا القلم غير الرسميين للملف الإنساني السوري في مجلس الأمن، وهما وفدا النرويج وأيرلندا. وهو يسمح للآلية السورية العابرة للحدود بمواصلة العمل حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣.

وقد لاحظنا امتعاض بعض الزملاء إزاء عدم اعتماد رؤيتهم لتمديد الآلية. حسنا، إن العالم لا يقتصر على البلدان الغربية أو ما يسمى بالميالار الذهبي الأول، كما كان متخيلا في واشنطن ولندن وباريس. وقد آن الأوان لكي يعتادوا على احترام مصالح الدول الأخرى، وبالأخص الدول التي تتأثر مباشرة بقرارات مجلس الأمن.

وبإيجاد الطريقة المثلى لتمديد عمل الآلية العابرة للحدود، أعطينا فرصة ثانية لتنفيذ جميع جوانب القرار بحسن نية خلال الأشهر الستة المقبلة.

ومن خلال الفرص التي تتيحها الحوارات التفاعلية غير الرسمية داخل مجلس الأمن، سنواصل رصد التقدم المحرز في تنفيذ القرار الذي اتخذناه اليوم بغية تقرير المصير النهائي للآلية العابرة للحدود.

ونحن مقتنعون بأننا لن نتمكن، في غضون ستة أشهر، من التوصل إلى قرار مدروس جيدا إلا من خلال حوار صريح وموضوعي بشأن القضايا المطروحة في المسار الإنساني السوري، مع إشراك كل الأطراف المعنية. ومما يؤسف له، أن التقارير الخاصة للأمين العام، كما تبين من الممارسة، ليست كافية لتلك الغاية. ونحتاج جميعا الآن إلى العمل على العديد من المجالات المهمة، بما في ذلك زيادة عمليات إيصال المساعدة عبر الخطوط في جميع مناطق سوريا.

وندعو الأمين العام أيضا إلى إيلاء اهتمام خاص لضرورة رفع الجزاءات الأحادية في سياق تبعات جائحة مرض فيروس كورونا، الذي لم يتم التغلب عليه بعد. ويجب أن نعمل بنشاط لضمان حل هذه المسألة في سوريا، الأمر الذي سيعزز فرص المانحين لتمويل مشاريع الإنعاش المبكر في ذلك البلد العربي. وسنرصد عن كثب تحقيق جميع

أهمية حيوية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الهائلة في شمال غرب سورية. ويجب أن نكون مصدرا للأمل والثقة للشعب السوري ونساعده على إيجاد الطريق إلى مستقبله بطريقة كريمة من خلال حرية الاختيار واحترام حقوقه من خلال عملية ديمقراطية يشكّل تحقيق العدالة والمساءلة الفعالتين جزءا أساسيا منها.

السيدة نسبية (الإمارات العربية المتحدة): السيد الرئيس، بداية تضم دولة الإمارات العربية المتحدة صوتها إلى البيان الذي أدلت به كينيا نيابة عن الأعضاء العشرة المنتخبين في المجلس.

ويرحب بلدي باعتماد القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) اليوم لتمديد آلية إيصال المساعدات عبر الحدود في سورية، ويسرنا أنه تم التوصل إلى حل توافقي يعكس حرص المجلس على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الهائلة. ويعدّ القرار أيضا خطوة هامة لكفالة إيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين في جميع أنحاء سورية، عبر كافة الوسائل.

وعليه، نود أن نتقدم بخالص الشكر للنرويج وأيرلندا، بصفتهما حاملي القلم للملف الإنساني السوري، على جهودهما الحثيثة في تيسير عملية المفاوضات التي أفضت إلى اتخاذ هذا القرار. ونقدر كذلك تعاون جميع أعضاء المجلس في هذا الصدد.

ونؤكد على ضرورة استمرار المجتمع الدولي في جهوده للتخفيف من معاناة الشعب السوري وضمان توفير جميع الخدمات الأساسية له، بما في ذلك من خلال تكثيف مشاريع الإنعاش المبكر للاستجابة للاحتياجات الملحة على أرض الواقع، لا سيما مع تفاقم أزمات الغذاء والصحة حول العالم. ونرحب أيضا بتضمن القرار لغة هامة حول توفير الكهرباء للسوريين، والتي تعد من الضرورات الإنسانية الأساسية، التي لا يمكن الاستغناء عنها، فبدونها تتعطل الخدمات الأساسية، لا سيما في المستشفيات والمدارس، وتتعرقل كذلك جهود إيصال المياه للملايين من السوريين.

وختاما، نأمل أن يتم البناء على هذا الزخم، خاصة في كانون الثاني/يناير المقبل، ومواصلة إيلاء الأهمية للملف السوري بكل جوانبه

وتواصل روسيا الدفاع عن هذا النظام الوحشي ومعاملة الشعب السوري على أنه يمكن التخلص منه. كانوا معلقين بالفعل بخيط، والآن يمكن أن ينقطع هذا الخيط. وسيفعل بقيتنا كل ما يلزم لحصول الأكثر ضعفا في سوريا على المساعدات الإنسانية التي يحتاجونها، وروسيا تعرف ذلك.

وبعض الاحتياجات الماسة الأخيرة في سوريا هي نتيجة مباشرة لاجتياح روسيا لأوكرانيا والصدمات التي سببها هذا الغزو الوحشي للنظم الغذائية في سوريا وحول العالم. والحقيقة البسيطة هي أن روسيا لا تأبه لذلك. روسيا تستخف بحياة السوريين بوقاحة بالغة حتى أنها لم تكلف نفسها عناء محاولة تبرير موقفها على أساس إنساني. وهذا نهج غير أخلاقي ومثير للسخرية إزاء الاحتياجات الإنسانية.

ولنكن واضحين: إن أول التمديدات اللذين قررها مجلس الأمن اليوم لمدة ستة أشهر لكل منهما سيصل بنا إلى كانون الثاني/يناير، وهو الوقت الذي تبلغ فيه الاحتياجات الإنسانية ذروتها.

ونقطة الضعف في القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) أنه يتطلب مزيدا من الإجراءات من المجلس لتأكيد ما ينبغي أن يكون تلقائيا. ولكن عدم القيام بذلك سيكون أمرا غير معقول. ومن شأنه أن يترك السوريين بدون بطانيات أو وقود للتدفئة في ذروة الشتاء. وسيحرم الأطفال من تعليمهم، لأن مدارسهم لن يكون لديها تمويل للتخطيط للنصف الثاني من العام. ولا يمكننا أن نغفل فداحة هذا القرار وما سيكون على المحك نتيجة له.

وعندما تحدثنا إلى الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية خلال عطلة نهاية الأسبوع، قالوا لنا إن التمديد المؤقت أفضل من لا شيء. ولأن نهجنا في تقديم المساعدات الإنسانية كان مدفوعا بالاحتياجات دائما، فإننا نستمتع إلى الخبراء على أرض الواقع. ولهذا السبب لم نقف في طريق القرار.

في الأشهر المقبلة، سنعمل مع شركائنا في المجال الإنساني لدرء أسوأ السيناريوهات التي تم تحذيرنا منها جميعا، وسنلقي نظرة فاحصة

تلك الأهداف أيضا، ونتوقع بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، أن يكون الأمين العام قد زود المجلس بمعلومات وافية عن العمل المنجز.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر حاملي القلم على قيادتهما هذه العملية بنزاهة والتزام لا جدال فيه لتلبية احتياجات أضعف فئات الشعب السوري.

إن تصويتنا هذا الصباح هو ما يحدث عندما يقرر عضو واحد في المجلس أن يأخذ مجلس الأمن بأكمله رهينة، مع بقاء حياة الرجال والنساء والأطفال السوريين على المحك.

الاحتياجات الإنسانية في سوريا الآن هي أكبر من أي وقت مضى. وكما أشار زملاء آخرون، فقد طالبنا الأمين العام بمزيد من التدابير. وطلبت وكالات الأمم المتحدة المزيد. وطلبت المنظمات غير الحكومية المزيد. طلب السوريون المزيد. وقد أخبرتنا كل تلك الأصوات أن ولاية مباشرة مدتها ١٢ شهرا لعبور الحدود هي الحد الأدنى وأن الوقت قد حان الآن لكي نتحرك.

ولكن بلدا واحدا، عضوا واحدا، اختار ألا يضع الاحتياجات الإنسانية في المقام الأول. وبدلا من تعزيز الجهود، دفعنا، للأسف، إلى الحد منها. هذه لعبة بلا قلب. ولن يؤدي ذلك إلا إلى إيذاء الشعب السوري.

في العام الماضي، بين المجلس أن هناك طريقة مختلفة. لقد اجتمع المجلس برمته واتخذ القرار ٢٥٨٥ (٢٠٢١) بالإجماع الذي كفل الوفاء بالحد الأدنى. وهذا العام، كان ١٤ عضوا في المجلس مستعدين للمضي في ذلك المسار مرة أخرى، ولكن عضوا واحدا عارض ذلك. والآن، تم تقليص آخر معبر حدودي متبق مأنون به من قبل الأمم المتحدة. وستجعل هذه الولاية عمل المنظمات الإنسانية أكثر تكلفة وأكثر صعوبة بالنسبة للمشتريات والتوظيف والتخطيط.

ولنتذكر أن هذه الولاية موجودة لأن نظام الأسد لديه تاريخ موثق جيدا من الفساد وسرقة المساعدات وحرمان المجتمعات المحتاجة منها. وتظل الآلية العابرة للحدود، بسلوكها الوحشي واعتداءاتها المستمرة على المدنيين، ضرورية لضمان وصول المعونة إلى المحتاجين.

مفصل بشأن تنفيذ العمليات الإنسانية في سورية. وأعرب عن استعدادة للعمل الجدي مع جميع الأطراف بما يضمن تلبيتها. إن ما تحقق اليوم كان من الممكن تحقيقه منذ أيام، إلا أن الأناية السياسية لدى الدول الغربية الثلاث الدائمة العضوية في مجلس الأمن دفعتها إلى إساءة استخدام مجلس الأمن مرة أخرى، وتوظيفه لاستئثار مشاعر الرأي العام وابتزازها عبر الترويج لحملة إعلامية تضليلية تهدف للإساءة للحكومتين السورية والروسية، وتسويق صورة مزيفة عن حرصها الإنساني في الوقت الذي تقف فيه وراء الحصار للأخلاقي واللاإنساني واللاشرعي المفروض على الشعب السوري، الذي يتسبب بمعاناته الإنسانية ويعيق تنفيذ العمليات الإنسانية.

إن كل ما طالب به وفدي، وبالتنسيق مع الوفود الصديقة في مجلس الأمن، هو إدخال تحسينات على نص مشروع القرار تضمن حسن الاستجابة للاحتياجات الإنسانية بطريقة متوازنة وشفافة وقابلة للقياس، بهدف الارتقاء بالوضع الإنساني والمعيشي للسوريين، والتخفيف من معاناتهم، بما في ذلك من خلال تعزيز مشاريع الإنعاش المبكر، وخاصة في قطاع الكهرباء الحيوي، الذي تم إدراجه في نص القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢) الذي اعتمده المجلس للتو. وفدي يحث الأمانة العامة للأمم المتحدة على تضمين التقرير الخاص للأمين العام الذي طالب به القرار تحديداً دقيقاً للاحتياجات الإنسانية في سورية من حيث الكم والنوع وتوزيعها الجغرافي، وتأثير التدابير القسرية الأحادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على تلبيتها.

ختاماً، وفدي، إذ يقدر المرونة التي تحلى بها وفد الاتحاد الروسي لتيسير اعتماد القرار ٢٦٤٢ (٢٠٢٢)، فإنه يدعو إلى تطبيق مضامينه بحذافيرها ودون انتقائية أو تمييز أو تسييس. ويتطلع إلى أن توفر جلسات الحوار التفاعلي غير الرسمي التي أشار إليها القرار منصة لمتابعة ومراقبة تنفيذه.

رفعت الجلسة الساعة ٩/٤٥.

على وضعنا في مجال المساعدات في سوريا وسنبذل قصارى جهدنا لمساعدة المحتاجين.

وأنا أختتم بياني، أود أن أحث على ألا ننسى أن الاتحاد الروسي كان العضو الوحيد في المجلس الذي عارض قراراً مباشراً مدته ١٢ شهراً. وعلى الرغم من تعليقات زميلي الروسي، صوت المجلس بأكمله يوم الجمعة الماضي. ووقفت روسيا وحدها، في عزلة تامة، واستخدمت حق النقض لمعاينة الشعب السوري. فقد تمتعت على أعضاء المجلس وواصلت نهجها الذي لا يرحم تجاه أشد الفئات ضعفاً.

ونمضي قدماً الآن ونحن نعلم أن المجلس صوت اليوم متضامناً مع الشعب السوري ومع مبادئ المساعدة الإنسانية. والتزام الولايات المتحدة تجاه الشعب السوري لن ينتهي بهذا القرار. ولن ندير ظهورنا لأولئك الذين ما زالوا يعانون لأكثر من عقد من الزمان، ونأمل ألا يفعل ذلك أيضاً الأعضاء الآخرون في المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الصباغ (الجمهورية العربية السورية): لقد أكدت حكومة الجمهورية العربية السورية مراراً أنها المعني الأول بجميع المسائل التي تعني الشعب السوري. وقد عبرت دوماً - على مدى السنوات الماضية - عن حرصها على وصول المساعدات الإنسانية إلى كل السوريين في كافة أنحاء البلد، دون تمييز أو إقصاء. لقد نجحت حكومة بلدي في أصعب الأوقات في تسيير الكثير من قوافل الأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والشركاء في العمل الإنساني، إلى مختلف المناطق السورية، بما يحض أية مزاعم تروج لها بعض الدول المعادية وأدواتها لتسويغ تمديد ما يسمى "الآلية العابرة للحدود" على الرغم من كونها تدبيراً استثنائياً مؤقتاً فرضته ظروف لم تعد قائمة .

لقد أوضح وفد الجمهورية العربية السورية في بيانه هنا أمام هذا المجلس قبل يومين (انظر S/PV.9087) المشاغل السورية بشكل